المحور الثالث: طبيعة المشكلة الاقتصادية وآليات معالجتها تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار. أولا: خصائص المشكلة الاقتصادية تتميز المشكلة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نورد بعضها فيما يلي: 1. الديمومة: بمعنى أن المشكلة الاقتصادية دائمة وأبدية مهما حاول الإنسان إيجاد حلا لها. فحاجات الإنسان متعددة ومتجددة، الخ. 2. العمومية: أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة تمس كل الف راد والمجتمعات في كل زمان ومكان بدرجات مختلفة. بعد زماني فهي موجودة قديما وحديثا ومستقبلا، 3. الندرة النسبية للموارد الاقتصادية: نقصد بالندرة النسبية .عدم كفاية الموارد المتاحة لإشباع الحاجات المتعددة. 1 Production مشكلة تحديد الإنتاج Determination ماذا تنتج؟ أي تحديد ما هي السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟ هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية؟ وما هي الكميات؟ ومما Problem لاشك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفراده، بل عليه القيام بالموازنة واختيار لفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة. هن اا لاب اد للمجتم اع أن يح ادد الكيفي اة الت اي ين ات بها ا تلا ك السا لع والخا دمات، أي يحا اول ترجما ة رغبا ات الف اراد وتفض ايلاتهم إل اى س الع وخ ادمات منتج اة تش ابع تل اك الرغب اات. وه اذه العملي اة إنم اا تتطل اب حص ار ك ال الما وارد المتاحا ة ل نتا ا وتخصيصا ها علا ى الاس اتخدامات المختلف اة، بحي اث نحق اق م ان خ الال ذل اك أقك ا ى اس اتغلال ممك ان، وتحدي اد الس الوب الفن اي والتقن اي المث ال لإنت اا الس الع والخ ادمات المطلوبة. وذلك لعدم القدرة على إشباع كل هذه الحاجات وهذا يتطلب منا ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها وأهميتها. فمن الصعب على الإنسان أن يحصل على كل ش يء يحتاجه مرة واحدة)في وقت واحد(، وكل اختيار يتضمن في نفس الوقت تضحية أو تكلفة تسمى تكلفة الفرصة البديلة. ثانيا: أركان المشكلة الاقتصادية 3. لمن تنتج؟ مشكلة توزيع الإنتاج Distribution هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتا على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه ، وعدالة Problem توزيع النات لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتا. 1. تعدد الحاجات البشرية: يمكن تعريف الحاجة بصفة عامة بأنها رغبة في الحصول عن نفع، وإشباع معين أو شعور بألم يقتض ي دفعه أو التخفيف من حدته، ومن أمثلة ذلك الحاجة إلى الطعام، 1. 1خصائص الحاجات البشرية: والتي يمكن إجمالها فيما يلي: ؟ قابلية الحاجات للإشباع: إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو اللم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقا لكل إنسان، فكلما است رسل في الإشباع تناقصت حدة اللم حتى يتلاش ى أو يزول كل ضيق أو ألم، على القل في حدود الفترة الواحدة. إذن الحاجة تستمر بالتناقص كلما أشبعها الإنسان إلى أن تميل إلى حد الاكتفاء. فالإنسان لا يشعر بحاجة واحدة ولكنه يشعر بالعديد من الحاجات مثل الحاجة إلى الطعام أو الشراب أو الراحة أو مشاهدة مباراة لكرة القدم. ؟ زيادة عدد السكان في كل دولة وفي العالم ككل؛ ؟ الحاجات والرغبات متجددة ولا تقف عند مستوى معين: حاجات ورغبات الإنسان دائمة التجدد ولا تقف عند مستوى معين، فكلما قام الإنسان بإشباع رغبة معينة، ؟ التطور التكنولوجي)إحلال الآلات مكان العمل انترنت. ؛ ؟ اختلاف العادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى؛ ؟ متجددة لاستمرارية الحياة: مثل الحاجة إلى الطعام، الشراب، الراحة. الخ نحتا لتكرارها بعد عدد معين من الساعات من إشباعها. ؟ قابلية الحاجة للانقسام: إن إشباع أية حاجة إنسانية لا يتم دفعة واحدة، بل يتم بصورة تدريجية أو على دفعات، وتخفف درجة من درجات المنفعة، وهذا لا يتحقق إلا في حالة كون الحاجة قابلة للانقسام. فمثلا شخص في حاجة إلى الكل يمكن أن يستبدل مادة غذائية يرغب فيها بمادة أخرى لإشباع حاجته. 2.1 أنواع الحاجات البشرية: تنقسم الحاجات البشرية التي نرغب في إشباعها إلى النواع التالية: الحاجات الضرورية والكمالية: الحاجات الضرورية هي الحاجات الساسية التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها كالكل، السكن. ويطلق عليها أحيانا حاجات الرفاهية، والحاجات التي يدخل إشباعها في مجال التفاخر والتباهي)كامتلاك سيارة فخمة أو منزل فخم. . ب. تلبيتها وإشباعها بمفرده كالحاجة إلى المأكل والملبس . أما الحاجات الجماعية فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن إشباعها إلا بصورة جماعية مثل الحاجة إلى المن والعدالة والدفاع والتعليم. وكذلك الحاجات الخرى التي تباشرها الدولة عادة بأجهزة تمثل الصالح العام. وعليه فمعيار فردية الحاجة أو جماعيتها هو تنظيم الدولة لعملية الإشباع أو عدم تدخلها في تنظيمه. ج. أما الحاجات المعنوية فهي الحاجات التي لا تعتمد في إشباعها على وسائل مادية بل على تقديم خدمة فالتعليم والعلا مثلا حاجات لا تشبع عن طريق أشياء ملموسة وإنما عن طريق تلقي معارف عبر خدمة الستاذ أو المعلم أو تشخيص طبي من خلال خدمة الطبيب. أما الموارد الاقتصادية هي التي لا توجد في الطبيعة بالكميات التي تكفي لإشباع الحاجة إليها أو لا توجد بالصورة المناسبة أو في المكان

Summarized by © lakhasly.com

المناسب، معيار الأصل: من حيث الصل تنقسم الموارد إلى: معيار التواجد: من تواجد المورد نميز بين: والموارد البشرية؛ موارد موجودة في أماكن قليلة مثل النفط والنحاس والمعادن؛ ج. معيار التجدد: تنقسم الموارد إلى: مما يعني أن زيادة استخدامها يؤدي إلى خفض الاحتياطي الموجود منها مثل النفط. الموارد البشرية والموارد المائية(. 1. حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي: يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية بالاعتماد على آلية السو ق)وهي عبارة عن ميكانيزم العرض والطلب سواء في مجال المنتجات أو الخدمات. المر الذي يغري المنتجين بإنتا المزيد منها بدافع تحقيق الربح أو العكس صحيح، للتعرف على معدلات الربح لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي، أما)لمن ننتج(فجهاز الثمن يقدم حلا لمشكلة توزيع الإنتا ، فتزيد قوته الشرائية، فيزيد نصيبه من النات الوطني والعكس. تقييم أسلوب النظام الرأسمالي في معالجة المشكلة الاقتصادية: الجانب الإيجابي: الجانب السلبي: 1- المنافسة تقض ي بنفسها على نفسها، 2- نظام السعار في النظام الرأسمالي لا يسجل كامل التكاليف والمنافع)التلوث مثلا(، بذلك يتيح تفاوتا بين المنفعة الخاصة والعامة(؛ 2. حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي: فيما يخص حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي فان جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها)ماذا ننتج(، وكذلك جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتنظيم عملية الإنتا من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة)كيف ننتج(، الجانب الإيجابي: المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ويتم ذلك بإشراك شرائح المجتمع من العمال والفلاحين لإدارة المزارع والمصانع والمؤسسات الاقتصادية؛ التوزيع المتكافئ للدخل؛ الجانب السلبي: ضعف الحوافز الفردية الخاصة بإنجاز العمال؛ انعدام الحرية الفردية في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط؛ قلة الإنتاجية: حيث أن الفرد عندما يرى بأنه يبذل جهد اكبر من باقي الفراد ويتقاض ى نفس الجر ستقل قدرته على الإنتا ؛ وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز إداري ضخم، وهذا يؤدي بدوره إلى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى. تميز الاشتراكية بمركزية التخطيط في اتخاذ القرارات، جعل السلطات تصدر في غالب الحيان قرارات خاطئة ذات آثار سلبية على المجتمع، في حين يتميز النظام الرأسمالي بكون اتخاذ أي منت لقرار خاطئ لن تترتب عنه نفس حجم الآثار السلبية من حيث شمولها، كما أن المنت وحده من يتحمل النتيجة.

Summarized by © lakhasly.com